دراسة أثر الفساد الإداري على إنتشار الفقر في الدول النامية للعام 2019

Study the impact of administrative corruption on the prevalence of poverty in developing countries for the year 2019

عيماد معوشي*[1]

[1]مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية (الجزائر)، imaouchi@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

يعتبر الفساد الإداري أحد أكبر الهواجس التي تؤرق الدول والحكومات، نظرا لكونه ملازما لكل الأنظمة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات والأفراد، إن الفساد المتفشي يدل على أن الدولة سيئة التدبير. ويكون البلد أكثر فقرا عموما إذا كان مستوى الفساد عاليا. وقد يتحول الفساد إلى دائرة مفرغة يغذى فيها الفساد ويضمحل الإستثمار المشروع. وبناء عليه، فإن الحد من الفساد وتحسين تدبير أمور الدولة ينبغي أن يعود بالنفع على المواطنين، بمن فيهم أفقرهم. حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تفشي الفساد وإنتشار الفقر في الدول التي لازالت تصنف ضمن العالم النامي أو المتخلف أحيانا أخرى. وذلك بإستخدام أداة قياسية وهي نموذج الإنحدار للبيانات المقطعية. وتوصلنا إلى أهم نتيجة وهي ذلك الأثر السلبي الذي يخلفه الفساد على الفقر في معظم الدول النامية التي تمكنا من جمع البيانات حولها، حيث جاءت النماذج المقدرة تؤيد هذه العلاقة وبشكل واضح وصريح.

الكلمات المفتاحية : فقر، فساد، دول النامية، بيانات مقطعية، نمذجة .

تصنيفJEL:D 73 ؛ P 36

Abstract :

Administrative corruption is one of the biggest concerns that plague countries and governments, given that it is inherent in all systems, whether at the state level or at the level of institutions and individuals, rampant corruption indicates that the state is poorly managed. A country is generally poorer if the level of corruption is high. Corruption may turn into a vicious circle in which corruption feeds and legitimate investment decays. Accordingly, reducing corruption and improving state management should benefit citizens, including the poorest of them. Where this study aimed to clarify the relationship between the spread of corruption and the spread of poverty in countries that are still classified within the developing or underdeveloped world at other times. By using an econometric tool, the regression model for the cross-sectional data. We came to the most important conclusion, which is that the negative impact of corruption on poverty in most developing countries, in which we were able to collect data about it, as the estimated models came to support this relationship, clearly and explicitly .

Keywords: *Poverty, corruption, developing countries, cross-sectional data, modeling.*

Jel Classification Codes: D 73 ؛P 36

توطئة (مقدّمة):

أشارت الدراسات إلى أن الفساد يجعل من الفقر نتيجة تكاد تكون حتمية ولو بطريقة غير مباشرةً حيث يأتي تأثير الفساد على النمو الاقتصادي والحاكمية المؤسسية للدولة. ومن هذا المنطلق يتبادر إلى ذهننا السؤال الرئيسي عن تلك العلاقة العكسية بين إنتشار الفساد وإرتفاع الفقر، حيث نعمل في هذه الورقة البحثية عن قياسها كميا ومحاولة إختبارها واقعيا، من خلال بيانات مقطعية تخص غالبية الدول النامية، للعام 2019 والتي تمكنا من جمع البيانات حولها، نظرا لغياب بيانات بعض الدول سواء في مؤشرات قياس الفقر أو مؤشرات قياس الفساد أو

* المؤلف المرسل

كليهما، وركزنا على الدول النامية ولم ندرج الدول المتقدمة لكي لا نقع في إختلال هيكلي في بناء نماذج الدراسة، نظرا لإختلاف الطبيعة الإقتصادية لكل مجموعة، حيث تحتاج هذه الأخيره إلى دراسة أو نموذج منفصل عن الدول النامية؛

الإشكالية الرئيسية: مما سبق يمكن أن نطرح التساؤول الرئيسي التالي:

ما هو أثر الفساد الإداري على الفقر في الدول النامية خلال سنة 2019 ؟

الأسئلة الفرعية: للتمكن من الإحاطة بالإشكالية الرئيسية نقسمها إلى مايلي:

- ما هو الفساد الإداري وكيف يمكن قياسه؟
- ما المقصود بالفقر وكيف يمكن قياسه ؟
- ما هو شكل العلاقة بين الفساد الإداري وإنتشار الفقر؟
- ما هو الأثر الذي يخلفه الفساد الإداري على الفقر؟

فرضيات الدراسة: للوصول إلى النتائج المرغوبة نضع الفرضيتين التاليتين:

1- توجد علاقة خطية بين الفساد الإداري وإنتشار الفقر، وذلك للأثر المباشر الذي يمكن أن يخلفه الفساد على الفقر، خاصة أن النموذج المستخدم هو النموذج البسيط.

2- العلاقة طردية بين إرتفاع الفساد وإنتشار الفقر، وذلك نظرا لكون تفشي الفساد في الدولة له آثار سلبية على الدائرة الإقتصادية والمالية ومنه على توزيع الثروة في الدولة.

أهمية الموضوع: مواضيع الفساد لا تكاد تغيب من كونها أحد المعوقات لشتى مسائل التنمية و الفقر، ومن هنا تنبع أهمية الموضوع، حيث يبحث في ذلك الأثر الذي يخلفه إنتشار الفساد على إنتشار الفقر، وذلك من خلال دراسة مقطعية لمجموعة كبيرة من الدول النامية والتي تتيح البيانات إدراجها في نماذج الدراسة التطبيقية.

منهجية البحث: نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي في الجانب النظري لمعرفة مكونات وبنود متغيرات الدراسة من خلال الإطلاع على المفاهيم التي وضعتها الهيئات الدولية والمفكرين في هذا المجال، أما في الجانب التطبيقي نعتمد على المنهج الوصفي من خلال البحث وصياغة النماذج القياسية التي تصف لنا العلاقة بشكل صريح بين المتغيرات.

الدراسات السابقة: فيما يلي نعرض بعض الدراسات التي كانت أقرب إلى دراستنا، حيث لمسنا شحا في الدراسات القياسية التي تربط الفساد الإداري بالفقر:

- **وارث محمد (2013) "الفساد وأثره على الفقر**: إشارة إلى حالة الجزائر"؛ ترى الدراسة أن السنوات القليلة الماضية شهدت اعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي لها، كما شكلت اهتمام العديد من الأكاديميين و صانعي السياسات على السواء، تمثلت بفرق العمل التي شكلت على مستوى الهيئات و المنظمات الدولية، و تنامي الأدبيات النظرية والتطبيقية بشأن الفساد وأثاره الاقتصادية، وتوصلت الدراسة أن الفساد يضر بالفقراء عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية إلى مجالات أخرى، و تقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، ويعمل على تغذية عدم المساواة والظلم و إعاقة الإستثمارات والمساعدات الأجنبية. وفي هذا الشأن فان جهود الجزائر في مجال محاربة الفقر ودفع عملية التنمية قد تؤول إلى الفشل إن لم تدعم آليات الحكم الراشد و محاربة الفساد. تكمن نقطة الإختلاف في أن هذه الدراسة ركزت على تحليل جوانب الفساد والفقر في الجزائر أما في دراستنا نركز على نمذجة ذلك الأثر العالمي ومحاولة إيجاد العلاقة الرياضية بين الفساد والفقر، وهو ما يعتبر قيمة مضافة إمتازت به دراستنا عن هذه الدراسة.
- **أحمد عزاوي ومحمد العيد بيوض (2013)** "إختلال العلاقة بين إنتشار الفساد والتنمية المستدامة حول العالم وسبل الخروج من هذه المعضلة –دراسة إحصائية مقارنة بين جملة من الدول والمناطق–" حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط وثيقة بين إنتشار الفساد والتنمية المستدامة حيث يشكل الفساد عائقا رئيسيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الإقتصاديات النامية، وذلك لما له من أثر عكسي على تطور المؤشرات المعتمدة في الدراسة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الخطط التنموية؛ وإقترحت الدراسة جملة من التجارب

والحلول للخروج من حلقة الفساد على غرار إعتماد المنظور الإسلامي. ونقطة الإختلاف الأساسية مع دراستنا هي المتغير التابع حيث ركزنا على العدالة في توزيع الدخول كأحد النتائج غير المباشرة للتنمية المستديمة وهي القيمة المضافة لدراستنا هنا.

- **أفياء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم (2014)** "الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية" حيث تناولت الدراسة الفساد وأسبابه ووسائل مكافحته بالإضافة إلى الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية. وركزت الدراسة على الدول النامية حيث اعتمدت على تحليل مجموعة من المعطيات ذات الصلة وتوصلت إلى أن الفساد تزيد خطورته في الدول النفطية حيث يستهدف المصدر الوحيد للعملات الأجنبية ويكون في القطاع المصرفي تحديدا. تتميز القيمة المضافة لدراستنا بقياس الأثر المترتب على إنتشار الفساد في تفشي الفقر وذلك بدراسة مقطعية تظم اغلب دول العالم .
- **هشام مصطفى محمد سالم الجمل (2014)** "الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي" وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة موجودة في المجتمعات المتقدمة والنامية وهو أكثر شيوعا في الدول النامية، كما أنه يوجد في كل من القطاعين الخاص والعام لكن القطاع العام أكثر عرضة لأنه اقل مساءلة، أما آثاره فتتعدد وأهمها عرقلة النمو الإقتصادي وإنتشار الفقر وعزوف المستثمرين المحليين والأجانب وإخلاله بمبدأ العدالة الإجتماعية؛ أما علاجه فيكون بنشر الوعي بمخاطره وإجراء الإصلاحات الإقتصادية والسياسية، تقوية الوازع الديني لدى الفرد المسلم. عملت الدراسة على الجانب النظري والدراسات الأبحاث السابقة وهو ما يختلف عن دراستنا التي عملت على تكميم العلاقة بين الفساد والعدالة في توزيع الدخل وبيان حجم ذلك الأثر المترتب عن إنتشار الفساد الإداري وهو القيمة المضافة لدراستنا مقارنة بهذه الدراسة.
- **حسن العطار (2015)** "الفقر والفساد توأمان لكل بلاء في الوطن العربي" توصلت الدراسة إلى أن معالجة كل من الفقر والفساد يحتاجان إلى عملية واسعة لإرساء قواعد الحكم الرشيد، وترسيخ نظم الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وهذا بدوره يتطلب وجود دول قوية في تكوينها ومؤسساتها، واثقة من شرعيتها المستمدة من رضا شعوبها، قادرة على سن تشريعات عادلة وتنفيذها في إطار حكم القانون، ومن خلال أجهزة قضائية وتنفيذية خاضعة للمساءلة والمحاسبة، وقابلة للتغيير الديمقراطي السليم . قدمت الدراسة بشكل وصفي تحليلي للمعطيات المتعلقة ببعض الدول العربية، وهنا يمكن الإختلاف مع دراستنا المعتمدة على نموذج إقتصادي قياسي لبيانات متعلقة بكل الدول النامية، وهو ما لم تقم به هذه الدراسة ومن جهة أخرى أنها ركزت على الدول العربية فقط.
- **دراسة : نصر ضو (2017/2016)** "أسباب ومظاهر الفقر حالة الجزائر 1990-2013 " تنطلق الدراسة من كون أن الجزائر تعد واحدة من دول الجنوب التي تعاني من مشكلة تنامي أعداد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية واعتمدت الدراسة على أهم الأسباب التي رأت أنها تؤثر بشكل مباشر في تنامي الظاهرة بشكل سريع، وفي الأخير سلطت الضوء على أهم الآثار الناجمة عن تنامي الظاهرة، وكأهم نتيجة متوصل إليها أن معدل الفقر المرتفع في الجزائر انعكس بشكل مباشر على الجانب الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، الجهل والأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض من جراء سوء التغذية. وتكمن الإختلافات الجوهرية مع دراستنا ركزت على أحد أهم الأسباب للفقر وهو الفساد الإداري والمالي والذي لم تتطرق إليه هذه الدراسة بل إعتمدت على أسباب أخرى مثلما ذكر أعلاه.
- **دراسة: فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي (2019)** "تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته" توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد. الملاحظ الدراسة عالجت الموضوع من الناحية القانونية بالدرجة الأولى في حين نعمل في دراستنا على قياس التأثير الفعلي للفساد على التنمية البشرية عموما من خلال دراسة مقطعية، ونكون بهذا أضفنا قيمة علمية لم تحتويها هذه الدراسة.

1. الاطار النظري للفقر ومؤشرات قياسه.

نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الفقر و الفقراء، بالإضافة إلى المؤشر المعتمد لقياس الفقر في الدراسة التطبيقية الخاصة بهذه الورقة البحثية.

1.1. مفهوم الفقر والفقراء: يعتبر مفهوم الفقر مفهوما نسبيا يمكن تعريفه من عدة أوجه تختلف بحسب الموضوع والحالة الموصوفة، ولذلك لابد من تحديد مفهوم كل الفقراء والفقر عند القيام بأي دراية ترتبط بالفقر في مجتمع ما.

1.1.1.مفهوم الفقراء: يعرف الفقراء بشكل عام من خلال ثلاث منطلقات أساسية :ذاتية، اجتماعية وموضوعية وذلك وفق ما يلي:

أ. التعريف الذاتي :الفقير من وجهة نظر ذاتية، كل فرد يشعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه من حاجات أساسية.

ب. التعريف الاجتماعي :الفقراء هم الأفراد غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة

ج.التعريف الموضوعي: الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. (خولة ، 2017، ص 403)

2.1.1. مفهوم الفقر: اختلف علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الفقر، فمسألة التعريف الموحد للفقر ما ا زلت عالقة، وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصحي والتعليمي، الجهل، ضيق السكن، المرض، الإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلا، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

عادة ما يتم تحديد ظاهرة الفقر ضمن إطار الفقر المطلق والفقر النسبي باعتبارهما الإطار العام لمختلف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الفقر، وفيما يلي إشارة لكل من مفهوم الفقر المطلق الفقر النسبي.

أ.الفقر المطلق: يرتكز مفهوم الفقر المطلق على تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية، حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش. وفي هذا الإطار يأتي تعريف البنك الدولي للفقر المطلق من خلال ما تضمنه تقرير التنمية لسنة 1980 "الفقر يعتبر سوء التغذية أو لأمية أو المرض، ليكون دخل الفرد ادني من مستوى العيش اللائق".

ب.الفقر النسبي : بتضمن مفهوم الفقر النسبي الإشارة إلي أن الفقراء يعتبرون أكثر حرمانا بالنظر إلي فئات المجتمع الأخرى وبهذا يصبح الفقراء هم الذين لا يحصلون على حد ادني مقبول من الرفاه البشري، وهو ما يعني أن الفقر النسبي يشير إلي" مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وثدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع"(خولة ، 2017، ص 404).

3.1.1. محددات الفقر :إن المحددات الأساسية حسب إحصاءات البنك الدولي يمكن أن يأخذ الفقر مستويين هما:

أ. الفقر المدقع : يتمثل بانخفاض مستوى الدخل الذي لا يستطيع عنده الفرد الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، ومن ثم يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية، وحسب تقديرات البنك الدولي إن مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يوميا للفرد يعد فقيرا ضمن الفقر المدقع.

ب. الفقر المطلق : ويعرف بمستوى دخل الفرد الذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومسكن وتامين الوصول إلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية، ووسائل الرعاية الاجتماعية وتقديرات البنك الدولي تحدده بالدخل الذي يقل عن دولارين يوميا، ويوجد خط يسمى خط الفقر والذي يمكن من خلاله معرفة عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع؛ وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي، ودرجة التطور الاقتصادي والتقني كما تتفاوت من بلد إلى أخر، ويكثر استخدامه في البلدان النامية .ولقياس الفقر هناك خطان:

الأول– الخط الوطني للفقر: وهو يقيس الفقر حسب مستوى البلد، معتمدا على العادات الاستهلاكية للأفراد ويحاول تبيان ظروف معيشة الفقراء استنادا إلى الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية.

الثاني– الخط الدولي للفقر: ويستخدم للمقارنات الدولية، إذ يبين الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية وتقوم هذه الطريقة على أساس أن الفرد الذي لا يمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة دولار أمريكي في اليوم (مقوما بالقوة الشرائية الثابتة) يعد فقيرا. (خولة ، 2017، ص 405)

2.1. علاقة الفساد بالفقر: أثبتت الدراسات بأن الفساد نفسه لا ينتج فقراً بصورة مباشرة وإنما يأتي تأثير الفساد على الفقر من خلال تأثير الأول على النمو الاقتصادي والحاكمية المؤسسية للدولة، ومن خلالهما ينتقل تأثير الفساد إلى الفقر فيزداد حجمه ويتسع نطاقه. إذا فالعلاقة ما بين الفساد والفقر علاقة غير مباشرة ويمكن تفسيرها من خلال نموذجي النمو الاقتصادي والحاكمية المؤسسية.

نموذج النمو الاقتصادي يشير إلى أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي وبدورها تؤثر الأخيرة على مستويات الفقر. فالنظرية الاقتصادية والتجارب العملية تشير إلى أن هنالك علاقة مباشرة ما بين الفساد والنمو الاقتصادي. فالفساد يعيق النمو الاقتصادي عن طريق إحباط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن خلال فرض ضرائب غير عادلة على الرياديين وتخفيض نوعية الخدمات العامة والبنية التحتية وتخفيض الإيرادات الضريبية وتشويه محتوى النفقات العامة. كما أن الفساد يؤدي لمضاعفة عدم المساواة في الدخل حيث أن الفساد يؤدي الى تشويه الاقتصاد وأطر السياسات الاقتصادية والتشريعية بحيث تسمح لعدد قليل من السكان الاستفادة من النمو الاقتصادي أكثر من غيرهم، وبذلك تتسع الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء فترتفع معدلات الفقر. فقد بينت الدراسات الأثر السلبي الذي يُحدثه الفساد فيما يتعلق بتوزيع الثروة والدخل من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية المجتمع.

أما فيما يتعلق بنموذج الحاكمية المؤسسية، فتشير الدراسات إلى أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل الحاكمية المؤسسية والتي بدورها تؤثر على مستويات الفقر. فالفساد يخفض قدرات الحاكمية المؤسسية، بمعنى أنه يضعف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين ويؤدي بالتالي الى التأثير سلباً على الشرائح التي تعاني من جراء تخفيض مستوى ونوعية الخدمات العامة، فعندما تُمنح البرامج الكثيفة رأس المال فرصاً أكبر ويستفيد منها أولئك الباحثون عن مستويات مرتفعة من الدخل الريعي على حساب النفقات التعليمية والصحية، فان ذوي الدخول المنخفضة سيخسرون بعض الخدمات العامة التي يعتمدون عليها في أدائهم لإعمالهم. فالفساد يكون عادة مرتبطاً بارتفاع معدلات الانسحاب من المدارس وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع. كما أن تراجع الخدمات العامة وانعدام الثقة بها يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، والتي تعتبر عنصرا هاما من ما يسمى برأس المال الاجتماعي. فكلما تراجعت الثقة بالمؤسسات العامة والبنية التحتية فان هشاشة الفقراء تزداد لأن إنتاجيتهم ستتأثر. وعندما يشعر المواطنون بأن النظام الاجتماعي لا ثقة فيه وغير عادل فان حافزهم للمشاركة في النشاط الاقتصادي يتراجع. (عدلي، 2014، الفقرتين 1 و2).

3.1.تحديد مستوى الفقر في الدولة: نتطرق في هذا البند على مختلف وجهات النظر لقياس الفقر في الدول، خاصة النامية.

1.3.1.تقديرات مستوى الفقر: مستوى الفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا يوميًا بأسعار عام 2011 الدولية. وأحيانا ما يؤخذ الحد المتعلق بالدخول في فئة الفقراء 3.10 دولار يوميا، أي تعتبر الفئة التي يقل دخلها عن 3.10 دولار تحت خط الفقر. حيث يلاحظ أن شريحة واسعة تدخل ضمن هذا التصنيف في معظم الدول النامية وخاصة الفقيرة (The World Bank, 2019, Paragraph 1). ويتميز هذا الطرح بعدم وجود إحصائيات منتظمة لكثير من البلدان خاصة النامية منها.

2.3.1. مؤشر الفقر البشري (Human Poverty Index): يقيس مؤشر الفقر البشري (HPI -1) أوجه الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، ويقيس مؤشر الفقر البشري الفقر في أربع جوانب أساسية في حياة الناس وهي:

- القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة؛
- المعرفة؛
- الإمدادات الاقتصادية؛
- المشاركة في الحياة الإجتماعية.

تؤخذ هذه العناصر عند حساب مؤشر الفقر البشري في كل الدول سواء الصناعية أو النامية، إلا أن خصوصية الفقر في الدول النامية يجعل من الصعب مقارنته مع الفقر في الدول المتقدمة، هذا ما أدى إلى اختلاف معايير القياس، إضافة إلى عدم توفر بعض البيانات.ففي البداية تم

التركيز في مؤشر الفقر البشري (HPI) على مدى اتساع الفقر في الدول النامية، واستعمل من أجل ذلك HPI-1، لكن طبيعة الفقر في الدول الصناعية جعلها تنفرد بدراسة خاصة لانتشار الفقر فيها مقاسا ب HPI-2 . (جامعة سطيف، 2020، الفقرة 1).

3.3.1. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index): اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي : التعليم والصحة ومستوى المعيشة (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2017، الفقرة 2) . ونعتمد على هذا المؤشر في الدراسة التطبيقية، حيث يتيح موقع الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي بيانات مقطعية لمعظم الدول النامية، للعام 2019 (Multidimensional Poverty Index, 2019, paragraph)

2. الاطار النظري للفساد الإداري ومؤشر قياسه.

في هذا المحور نتطرق إلى المتغير المستقل في دراستنا وهو الفساد الإداري، لنوضح مفهومه ومؤشر قياسه العالمي وكذا مختلف آثاره على الإقتصاد ومكونات التنمية البشرية.

1.2.تعريف الفساد الإداري: إنّ للفساد الإداري تعريفات عدة فقد عرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" (بوطورة، سمايلي، 2019، ص 3).

الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة ويرى آخرون أنّ للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي: (نجم، 2006، ص 217).

1.1.2.المدخل التقليدي : الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

2.1.2.المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.

3.1.2.المدخل بعد الوظيفي : وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد،كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه" كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي (بلال، 2009، ص 64).

2.2. أسباب الفساد الإداري: يمكن ذكر أبرز أسباب الفساد الإداري فيما يلي:

1.2.2.الأسباب الاقتصادية: ترى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المؤسسة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة. ويمكن تلخيصها فيما يلي: (عادل، 2003، ص 335)

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .
- تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.
- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة .

2.2.2.الأسباب الاجتماعية: تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية، كما أن اللواءات والانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التقاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة (حمدي، 2008، ص64).

3.2.2.الأسباب السياسية : يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد وتتمثل فيما يلي: (حمدي، 2008، ص 57)

- الاستبداد السياسي؛
- العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد؛
- تزاوج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال، وظهور المال الفاسد.

4.2.2.الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي (زويلق، 1993، ص 39، 40):

- ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدوارها المطلوبة؛
- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية- بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المؤسسة؛
- انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة؛
- عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف وتكييف روح التعليمات بما يخدم مصالح أفراد دون غيرهم؛
- وجود هياكل تنظيمية قديمة وغير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات المجتمع وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر المجتمع بما يلاقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته.

3.2.مؤشر مدركات الفساد (CPI): (Corruption Perception index) هو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويصنف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي" حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية (منظمة الشفافية الدولية، 2020، الفقرة 1). يأخذ هذا المؤشر مجالا يتراوح بين 0 و100، حيث تعبر القيمة 100 هي القيمة المثالية.

4.2. الآثار المتعددة للفساد: يعد الفساد الإداري أكبر الهواجس لمختلف الأنظمة سواء المتقدمة أو المتخلفة ويكاد يكون العامل الأكثر حضورا عند التكلم عن الخطط التنموية وفيما يلي بعض الآثار المدمرة والتي من بينها بنود متعلقة بالتنمية البشرية للدولة (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، 2005)؛

1- زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة ، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

2- عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية ، إلا أن ذلك لا يناسب السياسيين الباحثين عن أموال الفساد فهم غير قادرين على جمع أموال ضخمة إلا من مستويات مرتفعة من الإنفاق التي تتيح قدرا كبيرا من فرص الفساد لذا لا يحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء سوى ادني مرتبة في سلم أولويات بلدان الفساد السياسي .

3- الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة وتردي نوعيتها، وصعوبة الحصول عليها دون رشوة أو وساطة.

4- تقويض الديمقراطية وزعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.

5- التلاعب وتخطي الأصول القانونية في انجاز المعاملات .

6- زيادة نسبة البطالة ، لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد .

7- هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين .

8- ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال، إذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشوة دون أن يكون لدية الملاءة المالية أو القدرة الاستثمارية المناسبة .

9- هروب المستثمرون المحليون للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد، لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوي ، فهو ضريبة إضافية، إضافة إلى انه يساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره .

10- لجوء المواطنون إلى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير أمورهم عوضا عن اعتمادهم على الحكومة.

11- عدم المساواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة، وفي ذلك نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان، فالفساد ينتهك حقوق الإنسان لحرمانه الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة.

12- الحد من المنافسة المشروعة وتعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار.

13- تحويل الانتخابات لوسيلة لوصول الفاسدين إلى مراكز السلطة من اجل ضمان حماية إعمالهم الفاسدة وترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية .

14- الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة .

3. تقدير نماذج الدراسة التطبيقية.

نقوم ببناء نماذج الدراسة وفقا لمدخلين، نعمل في المدخل الأول على تقدير نموذج إنحدار لمتغيرات ترتيب الدول وفقا لكل مؤشر، اما وفقا للمدخل الثاني نعمل على القيم الحقيقية للمؤشرات.

1.3. نموذج بمتغيرات الرتبة: قبل الولوج إلى تقدير النموذج يجب معرفة شكل سحابة الإنتشار بين المتغيرين المدروسين ومن ثمة تحديد النموذج الملائم ثم تقديره بواسطة المربعات الصغرى العادية وتقييمه من مختلف الجوانب.

1.1.3.تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة إمكانية وجود وشكل العلاقة بين رتبتي الدولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد نقوم برسم سحابة الإنتشار:

شكل 1 : سحابة الإنتشار بين رتبة الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ورتبة الدولة، حسب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد كمتغير تابع للعام 2019 لـ 70 دولة نامية

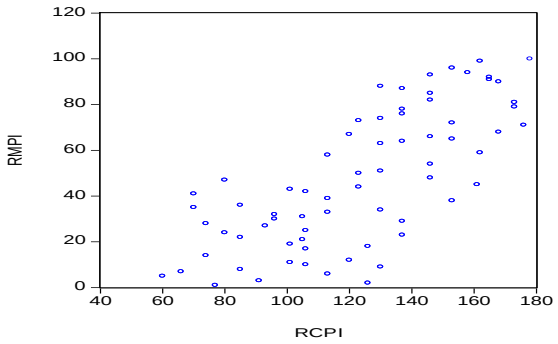

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:

(منظمة الشفافية الدولية ، 2020، فقرة 1، الجدول 1)

(United Nations Development Programme, 2019, Table 1)

تظهر لنا سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى الشكل الخطي، حيث ينطلق من الأسفل يسارا إلى الأعلى يمينا، وهو يدل على العلاقة الطردية بين الرتبيتين (مع الانتباه إلى أن الرتبة الكبيرة للدولة حسب مؤشر الفساد تعني الفساد قليل والرتبة الكبيرة للدولة حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تعني الفقر منتشر). وتكون العلاقة القياسية المقترحة هي نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية :

$$RMPI_i = a + b \cdot RCPI_i + \varepsilon_i$$

حيث نتوقع أن تكون إشارة الميل موجبة ونعرف ما يلي:

$RMPIi$: رتبة الدولة (i) حسب مؤشر الفقر المتعدد للعام 2019 (المتغير التابع).

$RCPIi$: رتبة الدولة (i) حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2019 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

2.1.3. تقدير النموذج بالمتغيرات الرتبية: من خلال الملحق رقم (1) نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعارف عليه في كتابة النماذج الإحصائية كما يلي:

$$RMPI_i = -38.28 + 0.69 \cdot RCPI_i$$
$$t_a = -3.87 \;\; ; \;\; t_b = 8.94$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 54.06\,\% \;\; ; \;\; F = 80.02\,(0.000) \; ; \;\; n = 70$$

3.1.3.تقييم النموذج: نعتمد في تقييم النموذج المقدر على الجانبين التاليين:

أ.التقييم الإقتصادي: من خلال الإشارة الموجبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل ترتيب الدولة النامية من بين كل الدول النامية المدروسة من ناحية مؤشر مدركات الفساد العالمي، يتبين لنا أنه كلما زاد ترتيب الدولة في هذا الأخير (ارتفاع محاربة الفساد) يزيد ترتيب الدولة نفسها من ناحية مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (إنخفاض الفقر المتعدد الأبعاد)؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.

ب.التقييم الإحصائي: يظهر معامل التحديد القوة المقبولة للعلاقة الإرتباطية بين رتبة الدولة على مستوى مدركات الفساد ورتبة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، حيث رتبة الدولة على مستوى مدركات الفساد تفسر لنا 54.06 % من التغير الحاصل في رتبة الدولة على مستوى مؤشر الفقر، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة جدا خاصة وأن المتغيرين رتبيين؛ فمعامل الإرتباط المعرف بجذر معامل التحديد الذي يبلغ 0.5406 هو 0.73 وهي قيمة مقبولة، تدل على وجود علاقة بين المتغيرين.

إحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين.

2.3. نماذج بالقيم الحقيقية: قبل الولوج إلى تقدير النموذج يجب معرفة شكل الإنتشار :

1.2.3.تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة أقرب نموذج رياضي يمكن صياغته لتمثيل العلاقة القياسية، نقوم بتمثيل إنحدار متغيرة مؤشر الفقر المتعدد على متغيرة مؤشر مدركات الفساد، وذلك لكل الدول النامية التي حصلنا على المعطيات الخاصة بها والتي عددها 70 دولة نامية، حيث تم لإسقاط بعض الدول نظرا لعدم توفر مؤشر أو آخر لتلك الدول النامية، أنظر الملحق رقم (13).

شكل 2 : سحابة الإنتشار بين مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد كمتغير تابع للعام 2019 لـ 70 دولة نامية.

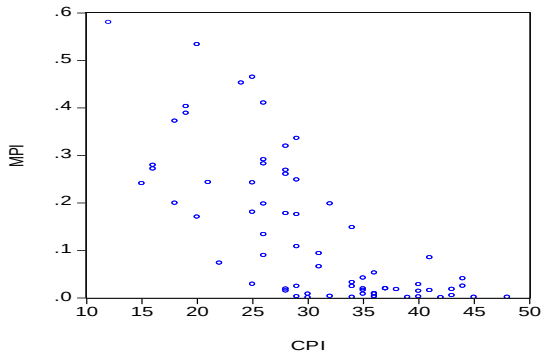

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:

(منظمة الشفافية الدولية ، 2020، فقرة 1، الجدول 1)

(United Nations Development Programme, 2019, Table 1)

سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى إما الشكل الخطي حيث ينطلق من الأعلى يسارا إلى الأسفل يمينا، وهو يدل على العلاقة العكسية. أو الشكل غير الخطي (قطع زائد)، حيث ينطلق من الأعلى يسارا إلى الأسفل يمينا مع تقعر في الوسط، نقترح في هذا الصدد نموذجين قياسيين:

- العلاقة القياسية الأولى المقترحة هي نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$MPI_i = a + b \cdot CPI_i \cdot \varepsilon_i$$

حيث نتوقع أن تكون إشارة الميل سالبة.

شكل 3 : تمثيل بياني ي يظهر العلاقة العكسية في نموذج خطي بسيط

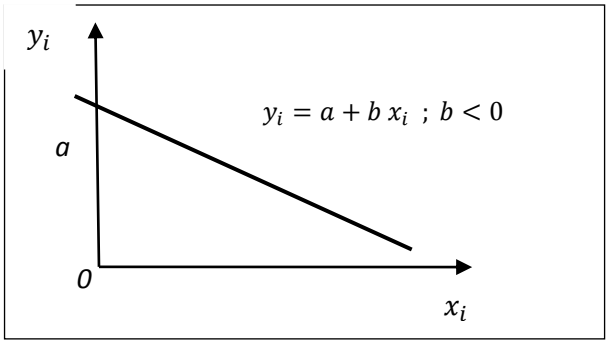

المصدر: (سلفاتور، 1982، ص 149)

- العلاقة القياسية الثانية المقترحة هي نموذج القطع الزائد وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$MPI_i = a + {}^{b}/_{CPI_i} + \varepsilon_i$$

حيث نتوقع أن تكون $b > 0$، لأن العلاقة العكسية يظهرها الكسر في حد ذاته.

شكل 4 : تمثيل بياني ي يظهر العلاقة العكسية في نموذج أسي ذو أساس

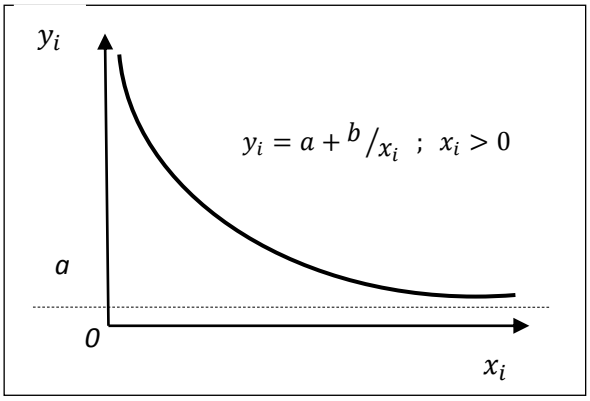

المصدر: (مكيد، 2007، ص 35)

- العلاقة القياسية الثالثة المقترحة هي نموذج نصف لوغارتمي وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$MPI_i = a + b \cdot log(CPI_i) + \varepsilon_i$$

حيث نتوقع أن تكون $b < 0$

شكل 5 : تمثيل بياني ي يظهر العلاقة العكسية في نموذج نصف لوغاريتمي

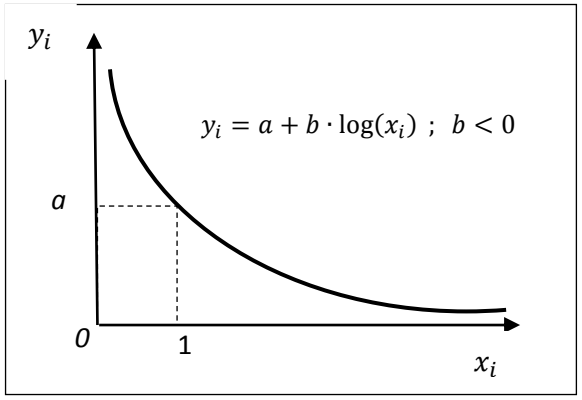

المصدر: (مكيد، 2007، ص 37) بتصرف.

ونعرف ما يلي:

MPIi: مؤشر الفقر المتعدد للدولة (i) للعام 2019 (المتغير التابع).

CPIi: مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة (i) للعام 2019 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

2.2.3. تقدير العلاقة 1 : من خلال الملحق رقم (2) نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعارف عليه في كتابة النماذج الإحصائية :

$$MPI_i = 0.55 - 0.01 \cdot CPI_i$$
$$t_a = 11.34 \ ; \ t_b = -8.86$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 53.58\,\% \ ; \ F = 78.51\ (0.000) \ ; \Sigma_{i=1}^{70}(\varepsilon_i)^2 = 0.751; \ n = 70$$

3.2.3. تقييم النموذج الخاص بالعلاقة 1 : نعتمد في تقييم النموذج المقدر على الجانبين الإقتصادي والإحصائي، كما يلي:

أ.التقييم الإقتصادي: من خلال الإشارة السالبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل قيمة مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة، يتبين لنا أنه كلما إرتفع هذا المؤشر للدولة (أي تناقص مستويات الفساد) ينقص مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد العالمي لنفس الدولة(هبوط مستوى الفقر) ؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.

ب.التقييم الإحصائي: يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد، حيث متغيرة مؤشر مدركات الفساد تفسر لنا 53.58 % من التغير الحاصل في مؤشر الفقر، وهي قيمة مقبولة؛ وهذا يدل على أنه توجد متغيرات مستقلة أخرى لم يتم التطرق لها تؤثر بشكل أو بآخر على العدالة في توزيع الدخل، وتحتاج غلى نموذج متعدد . وبإسترخراج معامل الإرتباط لـ "بيرسون" بجدز معامل التحديد نجده 0.73 وهي علاقة إرتباطية قوية نوعا ما.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج والمقدرة بـ 78.51 وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (الجدولية)؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين. من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

4.2.3.تقدير العلاقة 2 : العلاقة الثانية عبارة عن نموذج قطع زائد؛ كما يلي:

$$MPI_i = a + {}^{b}/_{CPI_i} + \varepsilon_i$$

هذا النموذج هو نموذج غير خطي، لكن برمجية EViews تتيح تقديره مباشرة، ومن خلال الملحق رقم (3) نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعرف عليه في كتابة النماذج الإحصائية كما يلي:

$$MPI_i = -0.19 + {}^{9.41}/_{CPI_i}$$

$$t_a = -4.96 \;\; ; \;\; t_b = 8.79$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 53.23\ \% \;\; ; \;\; F = 77.41\ (0.000) \;\; ; \Sigma_{i=1}^{70}(\varepsilon_i)^2 = 0.756; \;\; n = 70$$

5.2.3.تقييم النموذج الخاص بالعلاقة 2 : ونعتمد الجانبين التاليين:

أ.التقييم الإقتصادي: تعزز الإشارة الموجبة ومقلوب متغيرة الفساد، العلاقة العكسية الموجودة سابقا بين المتغيرين، ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.

ب. التقييم الإحصائي: يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية المتوسطة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبلدان النامية، حيث متغيرة مؤشر مدركات الفساد تفسر لنا 53.23 % من التغير الحاصل في متغيرة الفقر، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مقبولة. حيث بجدز القيمة 0.5323 نجد معامل الإرتباط يساوي 0.72 وهي تقريبا مساوية للنموذج المقدر السابق.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهرة إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة غير الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين وهي أفضل من العلاقة الخطية السابقة.

من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

6.2.3.تقدير العلاقة 3 : العلاقة الثالثة عبارة عن نموذج نصف لوغاريتمي (نتوقعه سالب)؛

$$MPI_i = a + b \cdot log(CPI_i) + \varepsilon_i$$

هذا النموذج هو نموذج غير خطي، لكن برمجية EViews تتيح تقديره مباشرة، ومن خلال الملحق رقم (4) نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعرف عليه في كتابة النماذج الإحصائية كما يلي:

$$MPI_i = 1.45 - 0.38 \cdot log(CPI_i)$$
$$t_a = 10.14 \ ; \ t_b = -9.22$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 55.58\,\% \ ; \ F = 85.10\,(0.000) \ ; \Sigma_{i=1}^{70}(\varepsilon_i)^2 = 0.718; \ n = 70$$

7.2.3.تقييم النموذج الخاص بالعلاقة 3 : ونعتمد الجانبيين التاليين مثل السابق:

أ.التقييم الإقتصادي: أيضا تعزز الإشارة السالبة لمتغيرة الفساد، العلاقة العكسية الموجودة سابقا بين المتغيرين، ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.

ب.التقييم الإحصائي: يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية المتوسطة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبلدان النامية، حيث متغيرة مؤشر مدركات الفساد تفسر لنا 55.58 % من التغير الحاصل في متغيرة الفقر، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مقبولة. حيث بجدز القيمة 0.5558 نجد معامل الإرتباط يساوي 0.74 وهي أكبر من لنموذجين المقدرين السابقين.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة غير الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين وهي أفضل من العلاقة الخطية السابقة.

من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

8.2.3.المفاضلة بين النماذج الثلاثة: نقوم بتلخيص معايير المفاضلة في الجدول التالي:

جدول 1 : أهم معايير المفاضلة بين النماذج

النموذج	معامل التحديد	الترتيب	مجموع مربعات البواقي	الترتيب
الخطي	0.535	2	0.751	2
القطع الزائد	0.532	3	0.756	3
نصف اللوغاريتمي	0.555	1	0.718	1

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

من خلال الجدول يتبين لنا أن النموذج النصف لوغاريتمي كان الأفضل من بين النماذج الثلاثة المقبولة، ثم يليه نموذج القطع الزائد ثم في الأخير النموذج الخطي.

4. النتائج ومناقشتها:

من خلال الدراسة التطبيقية، تبين لنا من خلال النموذج البسيط الخطي الذي يربط ترتيب الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد بترتيبها حسب معامل الفقر متعدد الأبعاد أن العلاقة طردية، ويدل هذا على أن إنتشار الفساد يتبعه إنتشار للفقر في الدول النامية.

ومن خلال التعامل مع القيم الفعلية للمؤشرين المدروسين فتبين أنه هناك ثلاثة نماذج معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية، أحدهم خطي بسيط يتبين لنا أنه كلما إرتفع هذا المؤشر للدولة (أي تناقص مستويات الفساد) ينقص مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد العالمي لنفس الدولة(هبوط مستوى الفقر) ؛ أما الثاني فهو من الشكل قطع زايد تعزز يعزز لنا العلاقة العكسية الموجودة سابقا بين المتغيرين، والثالث هو من الشكل نصف

لوغاريتمي. ومن خلال المفاضلة بين النماذج الثلاثة الأخيرة ظهر لنا أن النموذج نصف اللوغاريتمي يصف العلاقة أكثر نظرا لإرتفاع معامل التحديد فيه، وإنخفاض مجموع مربعات الأخطاء العشوائية للنموذج.

هذه النتائج تؤيد تلك النظريات الإقتصادية والإجتماعية المفسرة للعلاقة الجدلية بين كلا من الفساد والفقر، حيث أن تفشي الفساد في الدولة وما ينجر عنه من عدم تساوي الفرص وقتل روح الإبداع والمنافسة ما من شأنه إضعاف الدائرة الإقتصادية والمالية في الدولة وهو ما يؤدي إلى إضعاف الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمة الناتج المحلي للفرد الواحد، وهذا وذاك لهم الأثر المباشر أو غير المباشر في عدم العدالة في توزيع الثروة في البلد مما يولد حالة من عدم الرضا لدى المجتمع في البلد الواحد من جراء توسع الهوة بين الطبقات ويخلق طبقتين في المجتمع واحدة غنية والأخرى فقيرة، وتضمحل الطبقة الوسطى وتلتحق بالطبقة الفقيرة.

لا يكاد الحديث عن تفشي الفساد والفقر في الدولة دون الحديث عن الأنظمة السياسية ومدى جديتها في مكافحة هاتين الظاهرتين المتلازمتين في غالب الأحيان، فالفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية غير أنها تزداد شراسة في الدول النامية وخاصة في الأنظمة السياسية المتواطئة والمشجعه له بمختلف الأوجه (الرشاوي، العمولات غير الشرعية، المحسوبية، القوانين غير العادلة، ...). أما الفقر فإنتشاره يكون مزمنا في الدول النامية ومحاولة الخروج منه يعتريها عدة عقبات أهمها الفساد الإداري والمالي نفسه، ويتحول إلى دائرة مفرغة يصعب كسرها في كثير من الحالات.

خاتمة.

مما سبق ومن الشائع في الأدب الإقتصادي أن عمولات ومدفوعات الفساد ترفع من تكاليف الأنشطة الاقتصادية والتي تضاف إلى أسعار السلع والخدمات وتدفع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة إلى مستويات أعلى. ويؤثر الفساد بدرجة أكبر على الفقراء ويفاقم من معضلات الفقر، حيث يقود عدم استطاعتهم لدفع الرشاوي وضعف علاقاتهم بالمسؤولين الحكوميين إلى فقدانهم الكثير من حقوقهم، مما يفاقم من معضلات الفقر ويزيد من تباين الدخول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وتنخفض عدالة توزيع الدخل بين هذه الشرائح. ويلقي كثير من المفكرين والمختصين باللوم على الفساد في التسبب في الفقر حيث يعتقدون أن الغنى الفاحش مرتبط بوجود فقر مدقع.

إختبار الفرضيات الموضوعة، توصلنا إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى: صحيحة نسبيا، فإلى جانب العلاقة الخطية توجد علاقة غير خطية كالقطع الزائد ونصف اللوغاريتمية.
- الفرضية الثانية: صحيحة، حيث لمسنا تلك العلاقة بين إنتشار الفساد الإداري ممثلا في مؤشر مدركات الفساد العالمي للدول النامية، وإنتشار الفقر ممثلا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للدول النامية.

ومن خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة توصلنا إلى **النتاج** التالية:

- ظاهرة الفساد موجودة عالميا لكن بنسب متفاوتة جدا حتى بين الدول النامية.
- تتراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الأمة بسبب الفساد، مما قد يولد حنقاً بين المكونات الاجتماعية ويهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.
- تعاني الدول النامية ومنها الجزائر، من ظاهرة الفساد أكبر من الدول المتقدمة.
- الدول العربية بصفة عامة تتوسط التصنيف حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي للدول النامية.
- يؤدي الفساد الإداري بشكل واضح إلى إنتشار الفقر.
- النموذج البسيط كفيل بنمذجة العلاقة بين الفساد والفقر، بالرغم من وجود متغيرات أخرى تؤثر على الفقر سواء بالسلب أو الإيجاب.

ومما سبق نقدم **التوصيات** والمقترحات التالية:

- على الدول التي تعاني من ترتيب متأخر في مجال مكافحة الفساد أن تستفيد من تجارب الدول التقدمة في الترتيب وخبرتها.

- العمل على تقليل الفساد في الدولة من خلال تحسين البنود المكونة لمؤشر الفساد العالمي، كفيل بأن يؤدي إلى ضمان حقوق الفقراء وتحسن المستوى المعيشي لهم.
- نشر ثقافة التبليغ عن الفساد خاصة في الدول النامية وضمان الحماية القانونية للمبلغين في حالة التبليغات العلنية.
- تفعيل نظم الرقابة وإعطائهم الصلاحيات الكافية للتحقيق خاصة في المسائل التي تمس الحقوق الفردية بصفة مباشرة.
- العمل على تدوير المسؤوليات والحيلولة دون المكوث الطويل في المسؤوليات خاصة في الإدارات المركزية.
- ويبقى إستقلال القضاء وقوته هو الضامن الأكبر لمحاربة الفساد وتحقيق العدالة البشرية فالعدل أساس الملك.
- لا بد من أن تحاط التشريعات والسياسات الاقتصادية لحماية مستويات الطبقة الوسطى وللمحافظة على مستوى عالٍ من العدالة في توزيع الدخول وتوزيع مكتسبات النمو لدحر الفساد والقضاء على الفساد.
- على برامج مكافحة الفساد أن تدرك أن تعاملها مع سياسات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحاكمية المؤسسية والخدمات الحكومية في الصحة والتعليم والثقة في المؤسسات الحكومية من شأنه تخفيض ليس فقط الفساد وإنما الفقر أيضاً.

6. الإحالات والمراجع:

1. نجم ع. ن. (2006) أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر .
2. بلال أ. ز. (2009) ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر..
3. عادل ب. أ. (2003) الفساد الإداري في المؤسسات العامة- المشكلة والحل-، المجلد 25 ،العددان الأول والثاني ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
4. حمدي ع. (2008) عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر.
5. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (2005) لا فساد –كتاب الفساد- ط1 – 2005 – مطابع تكنوبرس – لبنان .
6. بوطورة ف.، سمايلي ن. (2019) تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حجم القانون ومكافحة الفساد، العدد 2، قطر.
7. مكيد ع. (2007) الإقتصاد القياسي -دروس ومسائل محلولة-، د. م. الجامعية، الجزائر.
8. سلفاتور د. (1982) الإحصاء والإقتصاد القياسي، ترجمة: سعدية ح. م.، دار ماكجرو هيل، و. م. الأمريكية.
9. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (2017) التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، نسخة PDF.
10. منظمة الشفافية الدولية (2020) مؤشر مدركات الفساد، على الخط، الرابط:
11. https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights
12. أطلس بيانات العالم (2020) الموقع الإلكتروني : knoema، الرابط:
13. https://ar.knoema.com/
14. عدلي ق. (2014) الفساد والفقر والعلاقة غير المباشرة، صحيفة الرأي الإلكترونية:
15. http://alrai.com/article/665537.html
16. جامعة سطيف (2018) "التنمية البشريه" على الخط،
17. http://cte.univ-setif.dz/
18. The World Bank (2019) World bank open data:
19. https://data.worldbank.org/
20. Multidimensional Poverty Index (2019) developing countries, on line:
21. http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_table_1.pdf
22. United Nations Development Programme (2019) Multidimensional Poverty Index Developing Countries, on line:
23. http://hdr.undp.org/en/2019-MPI

7. الملاحق:

الملحق (1) : تقدير النموذج بالمتغيرات الرتبية

Dependent Variable: RMPI
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 14:48
Sample (adjusted): 1 70
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-38.28064	9.887547	-3.871601	0.0002
RCPI	0.695707	0.077772	8.945420	0.0000

R-squared	0.540604	Mean dependent var	47.50000
Adjusted R-squared	0.533848	S.D. dependent var	29.53296
S.E. of regression	20.16371	Akaike info criterion	8.873802
Sum squared resid	27647.12	Schwarz criterion	8.938044
Log likelihood	-308.5831	Hannan-Quinn criter.	8.899320
F-statistic	80.02053	Durbin-Watson stat	1.270118
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (2) : تقدير نموذج العلاقة (1)

Dependent Variable: MPI
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 15:13
Sample (adjusted): 1 70
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.555601	0.048984	11.34258	0.0000
CPI	-0.013710	0.001547	-8.860922	0.0000

R-squared	0.535887	Mean dependent var	0.136078
Adjusted R-squared	0.529061	S.D. dependent var	0.153161
S.E. of regression	0.105107	Akaike info criterion	-1.639522
Sum squared resid	0.751228	Schwarz criterion	-1.575279
Log likelihood	59.38326	Hannan-Quinn criter.	-1.614004
F-statistic	78.51593	Durbin-Watson stat	1.119859
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (3) : تقدير نموذج العلاقة (2)

Dependent Variable: MPI
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 15:26

Sample (adjusted): 1 70
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.199102	0.040127	-4.961814	0.0000
1/(CPI)	9.418224	1.070404	8.798759	0.0000

R-squared	0.532383	Mean dependent var	0.136078
Adjusted R-squared	0.525506	S.D. dependent var	0.153161
S.E. of regression	0.105503	Akaike info criterion	-1.632001
Sum squared resid	0.756899	Schwarz criterion	-1.567758
Log likelihood	59.12003	Hannan-Quinn criter.	-1.606483
F-statistic	77.41816	Durbin-Watson stat	0.902788
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (4) : تقدير نموذج العلاقة (3)

Dependent Variable: MPI
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 15:25
Sample (adjusted): 1 70
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.450224	0.142980	10.14284	0.0000
LOG(CPI)	-0.388631	0.042127	-9.225256	0.0000

R-squared	0.555861	Mean dependent var	0.136078
Adjusted R-squared	0.549330	S.D. dependent var	0.153161
S.E. of regression	0.102820	Akaike info criterion	-1.683514
Sum squared resid	0.718896	Schwarz criterion	-1.619271
Log likelihood	60.92298	Hannan-Quinn criter.	-1.657996
F-statistic	85.10535	Durbin-Watson stat	1.072609
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (5) : قائمة الدول النامية المعنية بالدراسة، للعام 2019

1	أفغانستان	19	إريتريا	37	مدغشقر	55	السعودية
2	الجزائر	20	إثيوبيا	38	ماليزيا	56	السنغال
3	أنغولا	21	الغابون	39	مالى	57	السودان

4	الأرجنتين	22	غامبيا	40	موريتانيا	58	تنزانيا
5	أذربيجان	23	جورجيا	41	المكسيك	59	تايلاند
6	البحرين	24	غانا	42	المغرب	60	توغو
7	بنغلاديش	25	غواتيمالا	43	موزمبيق	61	تونس
8	البرازيل	26	غينيا	44	نيكاراغوا	62	أوغندا
9	كمبوديا	27	الهند	45	النيجر	63	أوكرانيا
10	الكاميرون	28	إندونيسيا	46	نيجيريا	64	الإمارات العربية المتحدة
11	تشاد	29	إيران	47	عمان	65	الأوروغواي
12	تشيلي	30	العراق	48	باكستان	66	فنزويلا
13	الصين	31	جامايكا	49	بنما	67	فيتنام
14	كولومبيا	32	الأردن	50	باراغواي	68	زامبيا
15	الكونغو	33	كينيا	51	بيرو	69	زمبابوي
16	الإكوادور	34	لبنان	52	الفلبين	70	كوبا
17	مصر	35	ليبيريا	53	قطر		
18	السلفادور	36	ليبيا	54	رواندا		

المصدر : هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ الإطلاع 2021/05/20 ، على الخط:
HTTP://HDR.UNDP.ORG/EN/2019-MPI